المصدر: السفير
التاريخ : ٢٩ اغسطس ٢٠٠٥

سباق محموم بين التحقيقين اللبناني والدولي وإشارات إلى تهويل في الاستجوابات

لماذا رفض ميليس فحص الأشلاء الجديدة في مختبرات لبنانية؟

إبراهيم الأمين

لم يقل شيئا او هو قال كل شيء. والاستنسابية في قراءة ما قدمه المحقق الدولي ديتليف ميليس إلى مجلس الأمن الدولي هي نفسها التي تجعل الفرقاء السياسيين في لبنان وخارجه يتصرفون بهذا القدر الشحيح من <<الخبريات>> وفق ما يرونه مناسبا، قبل ان يحين موعد النطق بالحكم. علما بأن ما قد يخرج به المحقق الألماني من معطيات او اتهامات او استنتاجات ليس قابلا للتحول الى اداة جرمية قبل المحاكمة. لكننا في لبنان او بالأحرى في <<عالم جورج بوش>>، يكفي ما انتزعه ميليس من الذين ادعوا امامه او من الذين اوكلوا إليه هذه المهمة، من تفويض لكي يقول ما يريد تصريحا وتلميحا قبل ان يخلّف وراءه دمارا سياسيا او ما هو اكثر من ذلك.

وعلى هذا الاساس، يمكن قراءة التقرير الاجرائي وخلفياته وأبعاده وفق ما تيسر من معطيات سابقة ومن ردود لاحقة، لا سيما ان ميليس لم يكن مقلا في الكلام مؤخرا على خلاف ما اشيع، لا بل انه اكثر من الكلام المباح وغير المباح تماما كما هي حالة اندماجه في المجتمع اللبناني و<<فرادته>>. فهو يلبي دعوات ويدعو اصدقاء من الشهود ومن غيرهم الى حفل في عيد ميلاده، ولا بأس ان انهك امنه هذا الشارع او ذاك اذا ما ارد دعوة صديق او تلبية دعوة آخر الى تناول الغداء او العشاء. وإن كانت اجوبته الرسمية حول ما يقوم به تقتصر على احترام سرية التحقيق، الا انه يحرص على تقديم صورة الرئيس المحترف الذي لا يأبه ولا يهتم لأشياء كثيرة تقال امامه او عنه. حتى انه لم يجد نفسه مضطرا لأن يقود بنفسه معظم التحقيقات التي اجرتها لجنة التحقيق الدولية منذ بدء اعمالها في لبنان. وفي بعض الحالات وأمام روح الحشرية بالتعرف على بعض الاشخاص الذين وردت اسماؤهم في كل التقارير الامنية والمخابراتية التي تلقاها قبل وبعد وصوله الى بيروت، فإنه يعمد الى لقاء قصير، يختبر فيه قدرته في علم الفراسة، قبل ان يحيل ضيوفه، بحسب الاهمية، على واحد من كبار محققيه، فيما يصر احد الشهود من الذين استُدعوا أكثر من مرة على ان ميليس كان يجلس في غرفة مجاورة وانه كان يستمع الى التحقيق وكان يفيد في توجيه المحقق حول قضايا معينة.. ويبدو ان بين اللبنانيين من انتبه الى <<وجود شغف>> لدى ميليس او بعض من فريقه بـ<<الالعاب البهلوانية>>. وربما فكر هذا اللبناني بعدم استثناء ميليس من عمليات النصب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

القائمة، حتى قام هذا الشخص بالاتصال طالبا تقديم إفادة ومعلومات تبيّن انها غير ذات جدوى، ثم عاد في وقت لاحق للاتصال قائلا ان لديه جديدا، ومن ثم تبيّن مرة جديدة ان ما لديه ليس ذا اهمية، حتى يعمد في مرة ثالثة الى الاتصال قائلا ايضا ان لديه الجديد، وإذا به يطلع المحققين على معلومات تفيد بأنه عرضة للتهديد والملاحقة وانه يريد مبلغ مئة ألف دولار لأجل القيام بإجراءات لحماية نفسه وثمنا لمعلومات.. وبعدها ثمة ما حصل!.

على ان كل ذلك يبقى في إطار المخيلات المفتوحة حتى تنشر في وقت ما او في زمن ما كل اوراق هذا الملف، لا سيما ان هناك من يتهم الطريقة المتبعة بأن فيها <<قلة احتراف في بعض الجوانب>>. والمفيد هنا مراجعة خمسة على الاقل من إفادات شهود تم الاستماع إليهم بناءً على اتصال مباشر من محقق ألماني يعمل في فريق ميليس، مستعينا مرات ومن دون الحاجة مرات اخرى الى مترجمة لبنانية كانت زميلة إعلامية في يوم من الايام.

ويتضح من هذه الافادات ان المحققين الدوليين يعملون على معطيات سبق ان توافرت لهم من قبل شخصيات من فريق الادعاء، وقد تأكد الامر مع اذاعة هؤلاء هذه المعلومات في معرض تناول الملف برمته.. ولن يمر الوقت الطويل قبل نشر هذه الإفادات والتدقيق عمليا في نوع التدخل المسبق من جانب المحققين الدوليين الذين كانوا يركزون طوال الوقت على وجود ضغوط من جانب قوى امنية لبنانية على هؤلاء الشهود، او محاولة انتزاع موافقة الشهود على وصف اعمال حصلت من قبل لبنانيين كانوا يعملون في مسرح الجريمة بأنها <<اهمال مقصود>>.

لكن الامر لا يقتصر على هذا الجانب، اذ ان هناك نوعا من السباق الفعلي والسري بين فريقي التحقيق اللبناني والدولي. وهو سباق تطور كثيرا في الفترة الاخيرة. حتى ان ازمة الثقة تفاعلت بأكثر مما يعتقد كثيرون.

والعظمتان اللتان عثر عليهما فريق الخبراء قبل ايام قبالة مسبح عجرم وقرب الرافعة الموجودة في المكان، نقلتا مباشرة الى مختبرات تعود الى فريق التحقيق الدولي مع رفض قاطع لإجراء فحص الحمض النووي لدى الاجهزة اللبنانية، ومع ميل الى عدم إطلاع الجانب اللبناني على نتائج هذا الفحص. علما بأن عينات الحمض النووي العائدة الى 21 شخصا قتلوا او فقدوا في المكان موجودة لدى الفريق اللبناني وقد تم تسليمها كاملة الى الفريق الدولي. بما في ذلك نتائج الفحص العائدة الى اشلاء جثة مجهولة الهوية. وسبق ان قام الفريقان بعملية <<تجسس منظمة>> أحدهما ضد الآخر، مثل عمليات التتبع والمراقبة، والتركيز الرئيسي يتعلق ب<<لائحة الشهود>>. وهو ما دفع برئيس لجنة التحقيق في يوم من الايام (قبل أقل من شهر) الى ابلاغ الجانب اللبناني رسميا ان هناك شهودا لبنانيين يرفضون الإدلاء بشهاداتهم امام التحقيق اللبناني، وقد سبق ل<<السفير>> ان اشارت الى هذا الامر قبل نحو عشرة ايام. وكان تعليق الجانب اللبناني ان المحقق الدولي أمام حالة من اثنتين:

- اما انه مهتم فقط بنجاح عمله وهو لا يعاني أي عقدة إذا لم يطلع لبنان على ما يقوم به الآن.
- واما انه لا يمانع في انطلاق حملة دولية منسقة تسعى من خلال عمله الى نقض كل اشكال الصدقية او الثقة لدى الجهاز القضائي اللبناني ما يمهد لانتقال الملف كاملا الى محكمة دولية. علما ان ميليس عبّر مرارا عن <<إعجابه بعمل المحققين اللبنانيين وقدراتهم الشخصية القوية>> لكنه ألمح الى وجود <<ثغرات تقنية وإدارية في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الاطر التي يعملون ضمنها>>.

الامر الآخر يتعلق بالتوسع الجاري في اعمال التحقيقات، وما تمت الاشارة إليه من تلميحات الى دور لـ<<حزب الله>>، ليتبيّن لاحقا ان النائب وليد جنبلاط كان قد سمع من سفير اجنبي او اكثر ان هناك احتمالا انتبهوا ان تكون عملية التفخيخ لسيارة الانتحاري قد تمت في الضاحية الجنوبية. وبعدها كرت سبحة التفسيرات والاضافات: نوع قال ان جهات، انتبهوا، جهات في <<حزب الله>> لا تتبع عملياتيا لقيادة الحزب السياسية قامت بعملية التفخيخ

لمصلحة جهات سورية، انتبهوا، جهات سورية لا تتبع بالضرورة للقيادة السورية، وانه تم اختيار <<إرهابي من الاصوليين السنة كان يستعد للذهاب الى العراق لأجل تنفيذ هذه العملية>>!. ثم جاء من يعقب على هذه الحكاية بالاشارة الى ان التحقيقات في محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة، اظهرت ان السيارة التي استخدمت في العملية كانت قد مرت، انتبهوا، مرت في الضاحية الجنوبية، وانها جهزت ايضا بقصد إرسالها الى العراق عن طريق الاردن لتفجيرها هناك، ليتبيّن لاحقا ان هذه السيارة المسروقة من سنوات بعيدة، كانت قد احضرت الى المدينة الصناعية في الغبيري قبل بضع سنوات حيث تم <<صب نمرة لها>> وكل ذلك على ذمة تقارير تأتي كل يوم من جهة.. تماما كما هي حال التحقيقات في جرائم اخرى ارتكبت مؤخرا، وحيث يكشف سير التحقيقات انها في اتجاه لا يشبه البتة الطريق الذي رسمه <<المدعون السياسيون>>، وفي حالة إحدى الجرائم، قد ينقلب السحر على الساحر، لأن كمية من الفضائح المالية قد بدأت بالظهور من حيث لا يتوقع كثيرون.

على ان التدقيق الاضافي في بعض بنود التقرير الاجرائي الذي تم من قبل معنيين بتفاصيل الملف، اظهر الآتي:

اولا: ان ميليس لم يتطرق الى عنوان تقني او اجرائي يخص سير التحقيق في المعطيات الميدانية من خارج ما هو متوافر كمنهج او كمعطيات لدى الجانب اللبناني. وهي معلومات تقول بأن عملية التفجير قد تمت بواسطة انتحاري او اكثر ومن خلال شاحنة الميتسوبيتشي، وان خط سير هذه الشاحنة قد حدد مع انطلاق موكب الرئيس الشهيد من وسط بيروت التجاري. وان عملية جمع الادلة والاشلاء كانت قد توقفت عند نتائج معينة، وان المسح الاخير الذي طلبه الفريق الدولي قبل فتح الطريق يشمل البحث عن رقم <<الشاسي>> العائد الى الشاحنة المجهولة <<المصدر>>، والبحث عن عناصر اضافية تخص مرتكب الجريمة. وإقفال النقاش حول نوع التفجير، بعدما تبين ان الجانب الفرنسي كان قد ألح على احتمال وجود انفجار آخر تحت الارض. وهو ما جعل ميليس في اعلانه الشهير يشير الى احتمال 99,99 في المئة.

ثانيا: التحقيق في اختراق قائم في جهاز الامن الشخصي للرئيس الشهيد رفيق الحريري. وذلك انطلاقا من طريقة تحديد خط سيره من مجلس النواب الى المنزل في قريطم، حيث كان قد سلك طريقا طويلة لا يتطابق اختيارها مع حجم التحذيرات التي كانت موجودة لديه ولدى فريقه الامني، بما في ذلك نوعية الاتصالات التي كانت قائمة بين عناصر الحرس سواء من عناصر الشرطة المولجين بحراسته او من عناصر الامن الشخصي الذين يختارهم عادة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

معاونو الحريري.

ثالثا: الاشارة مجددا الى نوعية الشهادات التي يقول ميليس انها كانت تحتوي على «معلومات حساسة» تساعده على الاتجاه في التحقيق نحو الهدف الذي يوضح له دوافع ارتكاب الجريمة وهوية المنفذين. وفي هذه الحالة ثمة بحث غير ممكن ما دام ميليس اخذ برأي هؤلاء الذين شككوا بصدقية القضاء اللبناني. وكذلك يصبح الامر اكثر صعوبة اذا ما رفض هؤلاء المثول امام المحقق اللبناني في مرحلة لاحقة. الا اذا كان المخرج جاهزا من خلال البحث في إنشاء محكمة خاصة او احالة الملف الى المحكمة الجنائية الدولية.

عدا ذلك، فإن اسابيع اربعة سوف تكون كافية لمعرفة اتجاه الامور. والمقابلات التي ينوي ميليس إجراءها مع مسؤولين سوريين في خلال وقت قريب، ربما تضيف اجوبة عن اسئلة جديدة غير تلك التي كان قد وجهها ميليس إليهم بواسطة وزارة الخارجية السورية قبل ان يكتشف هو او قبل ان ينبهه احد ما الى ضرورة عدم الاكتفاء بها..

وفي انتظار ذلك، يبدو ان هناك شخصا واحدا، وواحدا فقط، في جانب فريق الادعاء، يريد معرفة الحقيقة كاملة.

ومرة جديدة لا يأمل الناس بأكثر من ان يقول لهم ميليس ما الذي لديه من أدلة تثبت تورط هذا أو ذاك، أما الآخرون فيريدون هدم الهيكل على من فيه!.

www.ethraadl.com